وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

المؤسسات الناشئة وأثرها على التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبة: قريش كريمة

إشراف الأستاذة: ضياف علية

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
شريط إيمان	أستاذ محاضر(ب)	رئيسا	20اوث 1955 سكيكدة
ضياف علية	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	20اوث 1955 سكيكدة
لعور سطيحي إلهام	أستاذ محاضر(ب)	ممتحنا	20اوث 1955 سكيكدة

السنة الجامعية:2021/2020م

الإهداء

اللهم إجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه.

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي والديا العزيزين

اللذين وفرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى ولإنجاز هذا العمل

إلى خطيبي نور الدين الذي لطالما كان سندي ومصدر قوتي

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات

أختي وأخوتي

إلى من نهلت من فيض عملهم أساتذتي ومشايخي

إلى من كانت صحبتهم متعة وفرقتهم وحشة

أصدقائي، زملائي.

.....إلى كل هؤلاء لأهدي ثمرة جهدي هذا.

الشكر

مصداقا لقوله تعالى:" **لئن شكرتم لأزيدنكم**" سورة إبراهيم، الآية (07)

فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا يوافي نعمه ويشكر مزيده، اللهم إنا نشكرك شكرا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، فيا رب لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تدليل ما وجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

الدكتورة ضياف علية

التي لم تبخل علينا بتوجيهها ونصائحها

القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذه الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الناشئة ومحاولة إظهار أهم الطرق والسياسات لتمويلها، وكذلك إبراز أهميتها حيث تمتاز بالمرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات، وكذا لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وتلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة وخلق روح المبادرة والابتكار، كما تهدف الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع والآليات التي وضعتها للنهوض به. وقد تم التوصل إلى أنه رغم المزايا التي تمتاز بها تبقى هناك عدة مشاكل تواجه هذا النوع من المؤسسات، خاصة في الجزائر والدول النامية بشكل عام ومن أبرزها مشكلة التمويل. وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الناشئة حيث لجأت الحكومة إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساهمة هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الناشئة، التنمية الاقتصادية، حاضنات الأعمال، التمويل.

Résumé :

Cette étude vise à clarifier les différents concepts d'institutions émergentes et à essayer de montrer les voies et les politiques les plus importantes pour les financer, ainsi que de souligner leur importance car elles se caractérisent par la flexibilité dans l'établissement et la facilité des procédures, ainsi que ne nécessitent pas d'énormes capital, et jouant un rôle important dans le développement économique de tout pays, par la contribution qu'il apporte. En offrant de nouvelles opportunités d'initiative et d'innovation, l'étude vise également à souligner l'étendue de l'intérêt de l'état pour ce secteur et les mécanismes qu'il a mis en place pour le faire progresser. Il a été conclu que malgré ses avantages, il existe encore plusieurs problèmes auxquels ce type d'institution est confronté, notamment en Algérie et dans les pays en développement en général, dont le plus important est le problème du financement. Ces dernières années, l'Algérie a cherché à encourager le secteur émergent des entreprises, le gouvernement ayant eu recours à la création de diverses formes d'organismes et d'organismes pour soutenir et contribuer à ce secteur.

Les mots clés :

Institutions émergentes, développement économique, incubateurs d'entreprises, finance.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتنمية التنمية الاقتصادية	6
تمهيد الفصل الأول	7
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادي	8
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة	8
1. مفهوم المؤسسات الناشئة.	8
2. خصائص المؤسسات الناشئة	9
3. دورة حياة المؤسسات الناشئة	10
4. الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية	11
5. طرق تمويل ودعم المؤسسات الناشئة	12
5-1 أساليب تمويل المؤسسات الناشئة	12
5-2 حاضنات الأعمال كدعامة أساسية للمؤسسات الناشئة	14
5-2-1 تعريف حاضنات الأعمال	14
5-2-2 أنواع حاضنات الأعمال	15
5-2-3 أهداف حاضنات الأعمال	16
5-2-4 الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال	18
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية	19
1. مفهوم التنمية الاقتصادية	19
2. أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها	20
3. مقاييس التنمية الاقتصادية	22
4. متطلبات التنمية الاقتصادية	23
5. عقبات التنمية الاقتصادية	24

المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية	27
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة	27
1. توفير مناصب العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة البطالة	27
2. استثمار المدخرات المحلية الصغيرة	27
3. المساهمة في تحقيق التنمية المحلية	27
4. المساهمة في الدخل القومي الإجمالي	27
5. تنمية الصادرات	28
6. تحقيق التكامل الاقتصادي	28
7. المساهمة في الابتكار ونشاطات البحث والتطوير	28
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الناشئة	29
1. التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر	29
2. المساهمة في التوزيع العادل للدخل	29
3. خدمة المجتمع وزيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية	29
4. تحقيق الاستقرار الاجتماعي	29
5. أساسية للتنوع الثقافي في الاقتصاد	30
6. رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي	39
7. تكوين سبق متكامل في أداء الأعمال	30
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة	31
1. الدراسة الأولى	31
2. الدراسة الثانية	31
3. الدراسة الثالثة	31
المطلب الثاني: القيمة المضافة	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: المؤسسات الناشئة في الجزائر	34
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر	36
المطلب الأول: تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	36
1. متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر	36

2. أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر	36
3. آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	37
4. التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر	40
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر	42
1. ملامح دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	42
2. إحصائيات المؤسسات الناشئة حسب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	43
3. بعض التوصيات التي قدمتها الندوة الدولية حول المؤسسات الناشئة في الجزائر	44
3-1 المنظومة والتنسيق بين الفاعلين	45
3-2 التمويل ومخطط الأعباء لفائدة المؤسسات الناشئة	45
3-3 التكوين والتدريب المتخصص لفائدة المؤسسات الناشئة	46
3-4 التعاون الدولي والتبادل	46
المطلب الثالث: دراسة لشركة جوميا الجزائر	47
1. نبذة عن شركة جوميا	47
2. المنصات التي تشتغل عليها جوميا	47
3. جوميا الجزائر الواقع والآفاق والتحيات	48
3-1 الموقع الالكتروني	48
3-2 تطبيق جوميا	48
3-3 آفاق ونظرة جوميا	48
3-4 التحديات التي تعترض جوميا الجزائر	49
4. أهداف موقع **Jumia.dz**	49
المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة	51
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	51
1. واقع التجربة	51
2. أمثلة عن الشركات الناشئة بالولايات المتحدة الأمريكية	52
المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة	53
1. واقع التجربة	53
2. أمثلة عن بعض الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الموجودة بدولة الإمارات	54
3. عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات	55
المطلب الثالث: تجربة الأردن	55
1. واقع التجربة	55

2. أمثلة عن مشاريع ناشئة في الأردن	56
خلاصة الفصل الثاني	57
خاتمة عامة	59
قائمة المراجع	62

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في قطاع TIC	44
(02)	إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة 2016	53

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	منحنى المؤسسات الناشئة startup	10
(02)	منحنى حياة المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية	12

مقدمة

المقدمة العامة

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج الاقتصادي العالمي الموحد وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والمؤسسات الناشئة خاصة تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في التنمية الاقتصادية للدول.

أصبحت المؤسسات الناشئة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة وبسبب خصوصياتها من مرونة وقدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي في الدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

إلا أن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات نظرا لتبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادتا ما تكون عالية المخاطر، وهو ما يدفع البنوك لتوخي الحذر لتمويل هذا النوع من المشاريع، وبهدف تجاوز العديد من العوائق، التي تواجه هذا النوع من المؤسسات خاصة عند بداية المشروع في ما يتعلق بالتمويل والإدارة برزت العديد من المبادرات، على غرار ما يعرف بحاضنات الأعمال التي تلعب دورا هاما في دعم المؤسسات الناشئة من خلال توفير منصة لرعاية الأعمال التجارية بتقديم النصائح والإرشادات، ورؤوس أموال مغامرة لتمويل وتبني أفكار ما لتحقيقها على أرض الواقع.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الناشئة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي. كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره.

لذا سعت الجزائر كمثيلاتها من الدول إلى تطوير قطاع المؤسسات الناشئة بالبحث على أنجع الطرق للتمويل وذلك للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، حيث أنها تعتبر القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى استطاعت المؤسسات الناشئة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الناشئة؟
- ✓ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟

- ✓ ما هي مصادر تمويل المؤسسات الناشئة؟
- ✓ ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة؟
- ✓ ما هي العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

- ✓ تشكل المؤسسات الناشئة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول، وأداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ لحاضنات الأعمال تأثيرا إيجابيا على تأهيل المؤسسات الناشئة؛
- ✓ تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة في التمويل.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

- ✓ اهتمامي بالمواضيع ذات الطابع الاقتصادي والتنموي؛
- ✓ الرغبة في التعرف على التجربة الجزائرية بخصوص المؤسسات الناشئة؛
- ✓ الرغبة في كسب المعلومات وتكوين فكرة في المجال تساعدنا على إنشاء مؤسسة ناشئة بعد التخرج إن شاء الله.

المبررات الموضوعية:

- ✓ الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الناشئة في الآونة الخيرة على المستوي العالمي في مختلف المجالات؛
- ✓ نذرت الأبحاث التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة؛
- ✓ اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا النوع من المؤسسات في هذه الفترة الأخيرة من خلال تشجيع إنشائها عن طريق التسهيلات والقروض المقدمة للشباب.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى جملة من الأهداف والتي نذكر منها:

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة مع اختيار الفرضيات المطروحة لإثبات صحتها أو نفيها؛
- ✓ إبراز حاجة المؤسسات الناشئة لحاضنات الأعمال لتنميتها وترقيتها؛

- ✓ التعرف على واقع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في الجزائر؛
- ✓ معرفة مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصاد؛
- ✓ جذب اهتمام الشباب لموضوع إنشاء هذا النوع من المؤسسات وكذا الاستفادة من خدمات الحاضنات وكذلك من أجل تفجير طاقاتهم وتحقيق التنمية لمجتمعهم، وكذا المساهمة في الحد من هجرة الأدمغة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالي:

- ✓ إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية والتي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية على حد سواء؛
- ✓ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية؛
- ✓ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة؛
- ✓ الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الناشئة على مستوى مختلف دول العالم وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة، ومحاولة إبراز هذا الدور في الاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب إطار موضوع المؤسسات الناشئة وتحليل أبعاده.

وفي هذا الصدد تم الاستعانة بمجموعة من أدوات البحث أهمها:

- ✓ المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع؛
- ✓ مواقع الانترنت؛
- ✓ الاتصال بمختلف الهيئات المعنية بالمؤسسات الناشئة؛
- ✓ الاعتماد على التقارير الوطنية والدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة.

صعوبات البحث:

- ✓ ضيق الوقت وشح المعلومات؛
- ✓ الافتقار إلى الدراسات العلمية الجادة التي تتناول الموضوع.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف البحث، جاء البحث متضمنا للمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع واشكاليته وفصلين تنتهي بخاتمة متضمنتا نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها حيث جاءت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني بعنوان: المؤسسات الناشئة في الجزائر، وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات وآفاق؛

المبحث الثاني: تجارب رائدة في مجال المؤسسات الناشئة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تمهيد:

شهدت الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام في العديد من البلدان سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، بقطاع المؤسسات الناشئة نتيجة لدورها المتزايد في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه وفي تحقيق أهداف التنمية الأساسية، ومن الواضح أن المؤسسات الناشئة تمثل غالبية الطاقات الاقتصادية في معظم دول العالم.

وعلى الرغم من توافق الآراء حول الأهمية الفائقة للمؤسسات الناشئة في عملية التنمية، إلا أنه هناك أشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد وشامل لها، والذي يحدد معالمها وأشكالها. مما يترتب عنه صعوبات بشأن تحديد السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض وترتيب قطاع المؤسسات الناشئة.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية.

تعتبر المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ومن أهم دعائمها وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيز أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المؤسسات الناشئة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد، بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية.

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض مفهوم كل من المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية إلى جانب بعض المفاهيم الأساسية لكل منها مع التركيز على دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة.

1. مفهوم المؤسسات الناشئة:

أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي "للشركات الناشئة". فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات. وسنتناول فيما يلي بعض تعريفات للمؤسسات الناشئة.

التعريف الأول: تطلق تسمية "مؤسسة ناشئة" على البراعم أو المنشئات الشابة، أي تلك التي تكون في المراحل المبكرة من نموها. أي تلك المنشئات التي تكون في مرحلة دراسة القابلية التي تشهد البحث والتطوير السابقة للانطلاق، والتي تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية، والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها.[1]

التعريف الثاني: حسب قانون الشركات الهندي 2018 تعرف الحكومة الهندية الشركات الناشئة بأنها كيان تم تأسيسه أو تسجيله في الهند ليس قبل خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز قيمة مبيعاتها الإجمالية السنوية 3,5 مليون دولار أمريكي في أي سنة مالية سابقة، تعمل على ابتكار أو تطوير أو نشر أو تسويق منتجات أو عمليات أو خدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا أو الملكية الفردية.[2]

---

[1] محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة–، 2009/2008، ص 10.

[2] الفريق البحثي لشركة Impact MENA م. فرحان الكلالدة و د. جمال الحمصي، **اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن تقييم المساهمات الاقتصادية وامكانات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا**، نشر من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، عمان، أيار 2019، ص 21.

التعريف الثالث: بينما عرفهاpaulgraham على أنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر أو يكون لها نوع من خطط الخرج. الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

2. **خصائص المؤسسات الناشئة:**

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تمييزها عن المؤسسات الكلاسيكية أهمها:

- ✓ هي مؤسسات حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة؛
- ✓ مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، بمعنى آخر أن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف كنتيجة على ذلك ، بنمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا؛
- ✓ مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، ويعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال؛
- ✓ مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على المؤسسات الناشئة نذكر: أمازون، آبل، جوجل، مايكروسوفت....إلخ.

[1]بوالشعور شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد الثاني، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،، الجزائر، ص 420.

3. **دورة حياة المؤسسات الناشئة:**

من خلال التعريف المقدم قد يخيل لنا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل paulgraham:

الشكل رقم 01: منحنى المؤسسات الناشئة startup.

المصدر: (بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، 2018، ص 421)

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمراريتها في المستقبل، والبحث عنمن يمولها، وعادةما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم انطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف ب f f f (Friends, family, fool) فغالبا ما تكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى. وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطر عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يزداد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخر يمكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي: وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس مال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الإستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق واسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30 بالمائة من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

4. **الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الكلاسيكية.**

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا، والتحول من شركة ناشئة إلى شركة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو".

مستقبل الشركة الناشئة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (02):منحنى حياة المؤسسة الناشئة والمؤسسة الكلاسيكية.

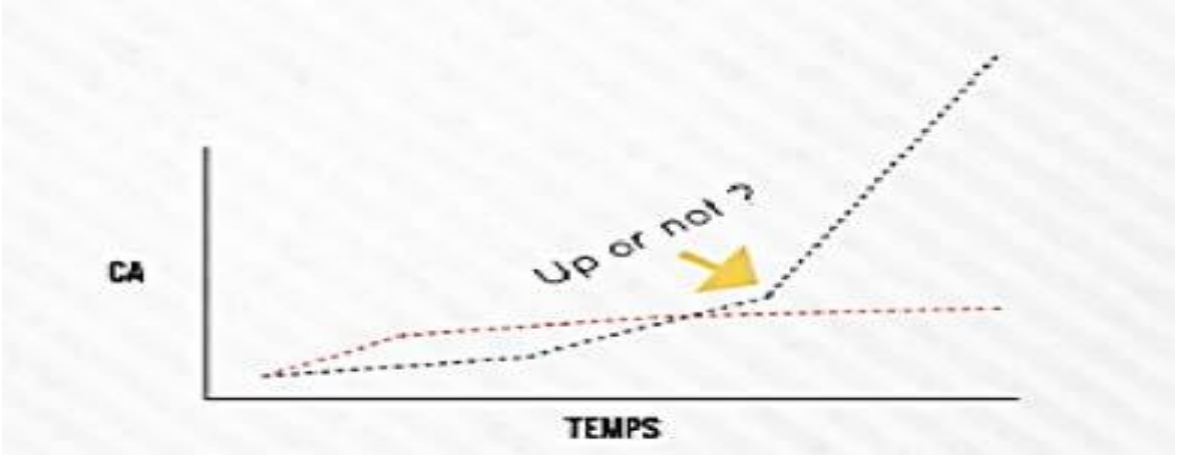

المصدر: (بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 422)

الشكل أعلاه يوضح الفرق بين مسار نمو المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية، حيث يعتبر الخط الأسود عن مسار نمو مؤسسة ناشئة، بينما يمثل الخط باللون الأحمر مسار نمو مؤسسة كلاسيكية، وعليه فإن أهم عنصر يصنع الاختلاف بين المؤسسة الناشئة والكلاسيكية هو النمو الكبير، ويمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي:

- ✓ يمكن أن يكون هناك تشابه بين دورة مؤسسة كلاسيكية تمر بمرحلة الانطلاق، نمو، ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع بينما الشركات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم الغير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق والنمو، وبمجرد ماتصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو (شركة تويتر، آبل.....)
- ✓ كما أن الشركة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس الشركات الكلاسيكية؛
- ✓ والمؤسسات الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حالة نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية؛
- ✓ بالإضافة إلى اختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لأحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل الشركات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنهج الحكومي.

5. طرق تمويل ودعم المؤسسات الناشئة:

5-1 أساليب تمويل المؤسسات الناشئة:

تتصف المؤسسات الناشئة بعيوب تشكل معوقات تقف حائلا في طريقنشاطها تتمثل هذه المعوقات في ضعف النواحي الإدارية، الإنتاجية، التسويقية والرقابية، إضافتا إلى الصعوبات التي تواجهها للحصول على

التمويلات اللازمة لممارسة نشاطها، وتعتبر هذه الأخيرة الأهم والأكبر تأثيرا على المؤسسات الناشئة، حيث لا تجد هذه الأخيرة سهولة لبلوغ مصادر التمويل التقليدية، مما دفع بالماليين إلى ابتكار أدوات تمويلية حديثة تستجيب لخصائصها لعل أبرز الأدوات التمويلية المبتكرة لهذا الغرض تمويل رأس مال المخاطر.

5-1-1 رأسمال المخاطر:[1]

يمثل ذلك التمويل بالأموال الخاصة وشبه الخاصة، الموجهة لتمويل المراحل المبكرة لحياة المنشأة التي عادة ما تقوم على مضمون تكنولوجي معتبر وتملك استعدادات قوية للنمو. هذه المراحل تتضمن –بطبيعة الحال– مخاطر عالية مقارنة بالمراحل اللاحقة، وهي ثلاثة مراحل أساسية : مرحلة دراسة جدوى المشروع، مرحلة الإنشاء، والمرحلة التي تلي الانطلاق.

5-1-2 التمويل عن طريق السوق المالي:

ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة ويعتبر هذا من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق إصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويل الأجل.

5-1-3 التمويل الإسلامي: يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرنا، لأنه يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل، وهناك عدة أساليب وصيغ تمويلية تندرج تحت التمويل الإسلامي نذكر منها:[2]

أ/ التمويل بصيغة المضاربة: في هذه الحالة يصبح المصرف الممول وصاحب المؤسسة الناشئة شريكان، حيث يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته، ويكافأ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحقق) وفق نسب محددة مسبقا.

ب/ التمويل بالاستئجار أو التأجير التمويلي: ويتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.

ويعتبر هذا النوع من التمويل مثالي لتمويل المؤسسات الناشئة التي تحتاج في بداية نشاطها إلى شراء أصول ثابتة مع عدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة.

ج/ التمويل بصيغة المرابحة: وهنا يقوم أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفق للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر، حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من هذه الصيغة في تلبية حاجيات المؤسسة الناشئة خاصة وأن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصرف يكون غالبا بالتقسيط، تلك الاحتياجات تختلف حسب القطاعات المختلفة.

---

[1] محمد سبتي، **فعالية رأس مال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية–الجزائر، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص، ص 11، 12.

2-5 حاضنات الأعمال كدعامة أساسية للمؤسسات الناشئة:

تعتبر حاضنات الأعمال أداة هامة لدعم ونمو المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها، خاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنات من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة.

1-2-5 مفهوم حاضنات الأعمال: لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أنه هناك عدة تعاريف جاءت لتوضح مفهوم الحاضنات نورد أهمها كما يلي:

التعريف الأول: يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدات. [1]

التعريف الثاني: حاضنات الأعمال يمكن تعريفها على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم والمساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.[2]

التعريف الثالث: يمكن تعريفها على أنها مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيان قانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق سنة مثلا أو سنتين، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة. [3]

ومن خلال التعارف السابقة نستخلص أن حاضنات الأعمال هي مجموعة من المؤسسات التي تعمل على احتضان الأفكار والمشاريع وتطويرها، وذلك بتقديم الدعم التقني لها والمشورة العلمية، الفنية، الإدارية، وذلك طيلة فترة الاحتضان.

---

[1] محمد صالح الحناوي، **حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة**، ط 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 10.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 90.

[3] حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد2، 2003، ص 168.

5-2-2 أنواع حاضنات الأعمال:

يمكن التمييز بين أنواع عدة لحاضنات الأعمال وفقا للتصنيفات المعتمدة والتي تتلخص في ما يلي:[1]

- **حاضنات إقليمية:** تعمل هذه الحاضنات في نطاق جغرافي محدد.
- **حاضنات دولية:** ساهمت بعض حاضنات الأعمال في استقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها وذلك من خلال تسهيل دخولها إلى هذه البلدان وتأهيلها للعمل في أسواقها، من ناحية أخرى توجد حاضنات أعمال الدولية تعمل في مجال نقل التكنولوجيا، كما يوجد صنف في حاضنات الأعمال يتولى تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال دعم المؤسسات المصدرة وتأهيلها.
- **الحاضنات الصناعية:** وهي التي تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز على المعرفة والدعم التقني من المصانع الكبيرة.
- **حاضنات القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنات إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسيةعلى سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- **الحاضنات التقنية:** تتميز المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدمة مع استثمار تصميمات متقدمة للمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.
- **الحاضنات البحثية:** نجد هذه الحاضنة داخل الجامعات أو مراكز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات الأساتذة والباحثين المبتكرين بالإضافة للاستفادة من الورش والمخابر المتوفرة بالجامعة.
- **الحاضنات الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنات المعتادة باستثناء احتضانها بالعقار، وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية مثلا جيدا للحاضنات الافتراضية.
- **حاضنات الانترنت:** هي مؤسسة تساعد مؤسسات الانترنت الأخرى على النمو، من مؤسسات ناشئة إلى ناضجة.

---

[1] بن عصمان محفوظ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، شعبة علوم اقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/2010، ص، ص 129، 130.

5-2-3 أهداف حاضنات الأعمال وأهميتها:

أ/ أهدافها: تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[1]

- ✓ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسيع المشروعات القائمة؛
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها؛
- ✓ زيادة فرص نجاح المشاريع الجديدة؛
- ✓ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا؛

بالإضافة إلى:[2]

- ✓ تنمية الطاقات البشرية المبدعة والخلاقة وكذا التعريف بالمفاهيم الجديدة المتعلقة بها؛
- ✓ تقديم مشورة فنية من خلال وصف المنتوج الذي تنوي تصنيعه وفقا للمعايير والمواصفات المحلية أو الدولية؛
- ✓ تقديم مشورة إدارية وهذا فيما يتعلق ببيئة الشركة الناشئة وإجراءاتها الإدارية؛
- ✓ المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع، بين المحاضن والورشات الفنية في الأسواق والشركات الصناعية التي تساعد على تنفيذ منتجه أو تصنيع نماذج منه او حتى تبنيه وتصنيعه بالكامل؛
- ✓ إقامة دورات تأهيل فنية وإدارية مكثفة للشركات المحتضنة وذلك بمساعدة خبراء أجانب عن طريق المنظمات الدولية؛
- ✓ مساعدة المقيم في الحاضنة على مسار السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاتها، وكذا مساعدته في تأمين المواد الأولية اللازمة، والمشاركة في المعارض المحلية والدولية لعرض منتجاته؛
- ✓ يمكن للحاضنة أن تنشأ صندوق مالي لتقديم التمويل قصير الأجل للمحتضن؛
- ✓ إعداد مشورة مالية وذلك من أجل تنظيم مسابات المشروع؛
- ✓ الاستفادة من صلات الحاضنات مع إتحاد الحاضنات في عدد من الدول السابقة في هذا المجال لمساعدة المحتضن في الحصول على المعلومات علمية، فنية، صناعية من تلك الحاضنات وحسب الحاجة؛

---

[1] بركان دليلة، حايف شيراز، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-angem**، ولاية بسكرة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، الجزائر، ص 6.

[2] علي سماوي، **دور الحاضنات التكنلوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2010، ص 146.

- ✓ تقديم مساعدات بالاتصال بالمؤسسات المالية مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة، وكذا تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة؛
- ✓ المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب المشروع بين المحتضن والجهات العلمية، لاستخدام المخابر والتجهيزات ولمساعدته في الحصول على الاستشارات العلمية والفنية المطلوبة مجانا كانت أو لقاء أجر زهيد، تهدف الحاضنات التكنولوجية أسسا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقد والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال وتطبيقات البحث العلمي؛

كما تهدف إلى:

- ✓ تقليص الخطر وأسباب الفشل للمشروعات؛
- ✓ نشر ثقافة تقاسم الخطر والعمل الجماعي واقتسام المعلومات.

أ/ أهميتها: تكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي:[1]

- o توفير الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية....إلخ)؛
- o توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركة رأس المال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين؛
- o توفر حاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛
- o تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- o تقوم حاضنات الأعمال والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر؛
- o يتم اختيار المشروعات الملتحقة طبقا لمعايير شخصية وفنية، وبأسلوب علمي يعتمد على "دراسة الجدوى" و"خطة مشروع"
- o تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث؛
- o بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

5-2-4 الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة:

تعتبر حاضنات الأعمال إطار يساعد المبدعين الذين ليس لهم خبرة في مجال الاستثمار، خاصة من خريجي الجامعات، وذلك بتمكينهم من الانتقال من المجال العلمي والمخبري إلى المجال العلمي، بمساعدتهم في الحصول على التمويل، التسجيل الضريبي، البدء في الإنتاج، الدخول إلى الأسواق، الأمر الذي يمكنهم من التحول إلى رجال الأعمال.[1]

أ/ المؤسسات التي تتعامل معها حاضنات الأعمال:

تهتم حاضنات الأعمال فقط باحتضان المؤسسات الرائدة المبدعة التي تثبت قدرتها على النمو والاستمرار في العمل في مجالات التسويق، الخدمات، التنظيم...، فهي على خلاف المؤسسات التقليدية تتوفر على ميزات كثيرة تظهر من خلال المؤسسات التقليدية تتوفر على ميزات كثيرة تظهر من خلال سعيها لإنتاج منتجات لها القدرة على تغيير طريق الناس في الحياة والعمل وعدم الاكتفاء فقط بتحسين أدائها في إطار إنتاج منتوج معين، وذلك من خلال المناقصات وأوامر التوريد.

زيادة على هذا تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على خلق قيمة مضافة عالية تسمح لها بتحقيق معدل ربح صافي عالي وتحقيق معدل نمو مرتفع.

ب/ الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة:

تتولى حاضنات العمال، خلال احتضانها المؤقت للمؤسسات الناشئة تقديم جملة من الخدمات تتمثل في:

- ✓ مرافقة المؤسسات الناشئة خلال مرحلة ابتدائية قبل احتضانها من الحصول على محل بإيجار معقول خلال فترة محدودة، وكذا توفير الوسائل اللوجيستية مثل قاعات الاجتماع، وثائق....إلخ؛
- ✓ تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على محيطها والاندماج فيه، ومساندتها في الحصول على التمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال؛

[1] مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة واد سوف، 2010، ص 8.

- ✓ التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام والحضور في المعارض المختلفة، وكذا تمكينها من الاستفادة من شبكات الاتصال التي تجمع المؤسسات المحتضنة، زيادة على مساعدتها على تنظيم تظاهرات في محل عملها؛
- ✓ تمكين المؤسسات من الحصول على معرفة، من خلال مرافقتها في إعداد خطة أعمالها، وكذا إبداع براءات الاختراع وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية، كما تعتبر الحاضنات إطارا ملائما يساعد المؤسسات الناشئة على نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا خاصة عند ما يتعلق الأمر بتكنولوجيا لا تتطلب استثمارات كبيرة؛
- ✓ مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق معتمدة في ذلك على الشركات الكبيرة التي ترتبط بها؛
- ✓ التقييم المستمر لوضع المؤسسات المحتضنة لمعرفة مشاكلها والحلول الممكن تقديمها، والاستفادة من هذه الخبرة في دعم مؤسسات ناشئة أخرى.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية.

أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تناول هذا الموضوع، وللإلمام به يجب أن نتطرق إلى ما يلي:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اختلف الكتاب في التنمية الاقتصادية باعتبارها موضوعا متشعبا وله جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، بيئية، أخلاقية.

التنمية لغة: تعني النماء والزيادة والكثرة.

أما اصطلاحا تعرف على أنها العملية الهادفة إلى خلق الطاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن. [1]

التعريف الثاني: هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة.[2]

التعريف الثالث: كما عرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها يجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.[1]

---

[1] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 3.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية الاقتصادية عملية لا تتضمن التغيير الكمي والمتمثل في زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد العالمي بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتلبية حاجات الإفراد وتحسين نوعية حياتهم.

2- أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها:

2-1 أهمية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، وارتفاع نسبة الأمية ...

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لايترتب عليها انقضاء حالة التبعية هذه، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلال صحيحا.

إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.[2]

2-2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية فيما يلي:[3]

أ/ زيادة الدخل الحقيقي: فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي، لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 122.

[2] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطور الاقتصادي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص، ص 116، 117.

[3] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 8، 9.

للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات وإن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية.

كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي ولاننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوه بالشكل الصحيح.

ب/ رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد حيث يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية مما يدل أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، علما أن هناك ارتباط وثيق بين السكان وبين الدخل فكلما زاد عدد السكان وكان أكبر من الدخل كلما انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع لحاجات الثقافية والحضارية أيضا.

ومن هنا نجد أن التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق.

ج/ تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:[1]

هو يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية، فأغلب الدول تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد كما تعاني من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. إذ تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، فيما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثرواته، وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي. وهذا التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي إلى عدم شعور الغالبية بالعدالة الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى طبقات.

د/ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تعديل تركيب الاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي، باعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي كاعتمادها على القطاع الصناعي أو الزراعي، ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الّنتاج والأسعار في هذا القطاع. لذلك على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة لإحداث توازن بين القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كماهو الحال بالنسبة

[1] خديجة خنطيط، **أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي، الجزائر، 2011/2010، ص، ص 103، 104.

للجزائر فهي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول مما يعرض اقتصاد الدولة النامية على قطاع معين على حساب قطاع آخر، فإحياء قطاع الزراعة يمكن من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وقطاع الصناعة يمثل إحدى معالم الاقتصادي، كل هذا من أجل الحصول على تنمية اقتصادية شاملة.

3- مقاييس التنمية الاقتصادية:

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وفيما يلي نبذة على مقاييس التنمية الاقتصادية.[1]

3-1 الناتج القومي الإجمالي:

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، أن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار. ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لايظهر التكلفة التي يحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبة مفاهيمية في قياس الدخل.

3-2 الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء، وقد بينت الدراسات أن عدم المساوات في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

3-3 الحاجات الأساسية:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

3-4 مؤشرات اجتماعية:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تتمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الفرد ومستوى الرفاهية لهم.

---

[1] قنادلة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بالقايد- تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص- ص 65- 67.

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر الاجتماعية. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها morris ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مؤشر نوعية الحياة:** من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة D morris لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية، ويتكون هذا المقياس من ثلاثة مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحيات عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33 بالمائة ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.
- **مؤشر التنمية البشرية:** إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية. وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والذي يبدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، وكما هو الحال مع مقياس نوعية الحياة السابق الذكر، فإن هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاث أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة تقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة.

4- متطلبات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمستلزمات الضرورية التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات نجد:[1]

4-1 تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 134، 135.

وأيضاالنفقات الموجهة للبحث والتطوير "الحصول على المعرفة" التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

4-2 الموارد البشرية: يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تتمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فإن المورد البشري دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة "عرض العمل" التي تضم أعداد العاملين والمجموعة الثانية هي مجموعة "القدرات الإدارية" التي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف وقد منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم هو الذي بدرك الفرص لتحقيق الوسائل الجديدة لإنتاج منتجات جديدة وتطويرها وفي كل هذه النشاطات فإن المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف.

4-3 الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لاتعتبر قيدا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحقق تنمية زائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

4-4 التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع، وعليه فإن تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل، وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية في حصولها عن استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم "مزايا الدول المتقدمة" أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها "مزايا الدول المتخلفة".

5- عقبات التنمية الاقتصادية: [1]

5-1 عوائق اقتصادية: يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بالقايد – تلمسان–، الجزائر، 2013/2012، ص – ص 32 – 34.

5-1-1 الدائرة المفرغة للفقر: حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية ، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وإثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية (مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية)، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

5-1-2 ضيق حجم السوق: إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الإستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، غير أن مرد عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيع حجم السوق والذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقر.

5-2 عوائق سياسية ونظامية: يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال ما يلي:

5-2-1 التبعية السياسية: وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان (من خلال المعارضة المحلية). فمثلا تنشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوق منتجاتها المصنعة، وممونا لها بالموارد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية.

5-2-2 عدم الاستقرار الأمني: إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لايتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين،

ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على الاستقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

5-3 عوائق اقتصادية – اجتماعية: قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدني دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، تقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.

المبحث الثاني: أهمية ودور المؤسسات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية.

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني إذ تساهم في الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة.

1) **توفير مناصب العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة البطالة:**[1]

تتميز المنشآت الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المنشأة الصغيرة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى الماهرة.

2) **استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:**

قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، لذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأس مالي لتطوير المجتمع، ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا. لذا تعتبر المنشآت الصغيرة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأس مالي والتحول الاجتماعي.

3) **المساهمة في تحقيق التنمية المحلية:**

تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة. ولتحقيق هذا يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المنشآت الصغيرة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها بالمدن الصغيرة.

4) **المساهمة في الدخل القومي الإجمالي:**

يعرف الدخل القومي بأنه الدخل الذي يتضمن العوائد المالية المحلية من المؤسسات الحكومية، بسبب مساهمتهم في مجموعة من الأنشطة الإنتاجية داخل المجتمع حيث تساهم المؤسسات الناشئة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للأفراد وذلك بتوفير أعمال منتجة لهم حيث تعتبر المؤسسات الناشئة ذات معدلات النمو المرتفعة لها قدرة كبيرة في توفير مناصب عمل.[2]

---

[1] محمد سبتي، **فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة fimalep**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] بوروبة كاتية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير آليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017، ص 16.

5) **تنمية الصادرات:**[1]أثبتت المؤسسات الناشئة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير بمرحلة ثانية، خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة إنتاجها، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

6) **تحقيق التكامل الاقتصادي:** لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد على المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما أمر أساسي.

فالمؤسسات الصغيرة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الاقتصادية، من خلال التعاقد من الباطن، وتوجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة وبعدة مجالات، التوزيع منها والتموين وغيرها.

7) **المساهمة في الابتكار ونشاطات البحث والتطوير:** تعد المؤسسات الناشئة مصدرا مهما للأفكار الجديدة والابتكارات، فهذه المؤسسات تتميز بأنها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة، بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية. وهدا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود للأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إدخال أنشطة جديدة إلى السوق.

وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات أن نسبة الأبحاث والاختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30 إلى 60% منها التي تعود لمؤسسة صغيرة ومتوسطة.

[1] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، منشورة، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص، ص 65، 66.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الناشئة.

يمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الناشئة في النقاط التالية:[1]

1) **التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر:**

ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل، سواء للمالك المسير لها أو لغيره وبذلك تساهم في خل مشكل البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمان وفقرا، تساهم في إيجاد علاقة للتعامل، مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

2) **المساهمة في التوزيع العادل للدخل:**

وهي مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة، في ظل وجود أعداد كبيرة من العمال،وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية، والتي يترتب عنها توزيع غير عادل للدخل.

3) **خدمة المجتمع وزيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية:**

تؤدي المؤسسات الناشئة خدمة مهمة للمجتمع، من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته، وكذا تحسين مستوى معيشته وتعزيز العلاقات الاجتماعية، هذا إلى جانب كونها تعظم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود، والإحساس بالتملك وتحقيق الذات، من خلال تسيير هذه المؤسسات والسهر على استمرارية نجاحها.

4) **تحقيق الاستقرار الاجتماعي:**

تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه، عبر إقامة وتأسيس هذه المؤسسات فهذه الفئات لاتملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الحصول على وظيفة أو إقامة مشروعات كبيرة، وذلن يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، وذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

[1] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/2017، ص، ص، 43، 44.

5) أساسية للتنوع الثقافي في الاقتصاد:[1]

يهتم البعض بدور آخر غير ظاهري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، فمثلا إقامة أقليات في دول معينة مشاريع تخدم حاجاتهم الخاصة، وهو ما يوفر لأبناء الأقلية مجالا للممارسة نشاطات اقتصادية تهتم في التنويع الثقافي في تلك الدولة.

6) رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلف يساعد على رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل صناعة النسيج والملابس المطرزة.

7) تكوين سبق متكامل في أداء الأعمال:

كما يظهر الدور الاجتماعي لهجا القطاع كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة خاصة في النشاطات الحرفية والتقليدية.

[1] بوروبة كاتية، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

إن الدراسات التي تناولت إشكالية المؤسسات الناشئة وأثرها على التنمية الاقتصادية نجدها قليلة بالرغم من الأهمية التي يكتسبها الموضوع، وفي هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات التالية:

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية "حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2010.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير هذا القطاع، كما تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث المساهمة في التشغيل والناتج المحلي والصادرات والتنمية المحلية، ثم التعرف على التنمية المحلية ومسيرتها في الجزائر، وأخيرا قام الباحث بدراسة ميدانية تطرق فيها إلى هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التنمية المحلية ومدى تأثيرها على إنشاء وتطوير مؤسسات هذا القطاع عبر بلديات ولاية سطيف وما مدى تأثير ذلك على التشغيل، استغلال الموارد المحلية وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي المحلي.

الدراسة الثانية: بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2018/05/01.

تطرقت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ماهية المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة من خلال الخدمات المقدمة من قبل حاضنات الأعمال ومراحل الاحتضان.

كما تناولت واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى جانب تحديات حاضنات الأعمال في الجزائر إلى جانب تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر.

حيث توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تعمل على تزويد المقاولين بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وهو الأمر الذي يجعل من حاضنات الأعمال أداة مفيدة لتهيأت مناخ أكثر ريادة وذلك للحد من معدل الفضل في الأعمال التجارية الناشئة.

كما توصلت إلى أن الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة أو مقاولاتية حقيقية حيث أن أغلبها لايلبي الاحتياجات الحقيقية للسوق وهذا راجع إلى عدم تفعيل دور حاضنات الأعمال في الاقتصاد المحلي.

الدراسة الثالثة: سلطان كريمة وآخرون، كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة.

تطرق الباحثون إلى الدور حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة واقع وآفاق حاضنات الأعمال في الجزائر ومقترحات نجاحها، حاضنات العمال كآلية لتعزيز الإيداع والابتكار في المؤسسات الناشئة، كما إلى جانب تجارب دولية رائدة في مجال حاضنات الأعمال.

كما توصلت الدراسة إلى أن مشكل التمويل من أبرز العوائق التي تعاني منها المؤسسات الناشئة، الحرص على الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في حاضنات الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : القيمة المضافة.

بالإضافة إلى العناصر الهامة والأساسية التي تطرقت إليها الدراسات السابقة، فقد تناول موضوع الدراسة الحالية ضبط للمفاهيم العامة والأساسية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وكذلك النمو مع توضيح الفرق بين هذه الأخيرة والتنمية، وقد تم عرض أهم الأهداف التي تسعى لها هذه المؤسسات وتبيان أهميتها الاقتصادية وكذلك تم تقديم فكرة عامة عن المؤسسات الناشئة في بعض الدول.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل حول الأسس النظرية للمؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية والدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة وذلك على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تبين لنا أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تهدف إلى زيادة الناتج القومي وأهميتها الكبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية. والمؤسسات الناشئة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات.

كذلك ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل وذلك لسهولة إنشائها وتكوينها، كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها. لننتقل إلى عرض بعض الدراسات والأبحاث العلمية السابقة حول الموضوع ومحاولة إظهار القيمة المضافة.

وفي هذا الصدد ستأتي الدراسة التطبيقية حول مساهمة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني ليكون المفهوم النظري داعما ومفسرا لها.

الفصل الثاني:

المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الأول: واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة

تمهيد:

يعد موضوع المؤسسات الناشئة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. ونظرا للحاجة المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل وتقليل حجم البطالة في الجزائر، إلى جانب وجود قطاع قوي وقادر على المنافسة، لكي يتسنى له أن يلعب دورا رياديا في عملية التنمية. من هنا أصبحت عملية تنمية هذا القطاع الحيوي محل اهتمام كل من الحكومة، ووكالات التمويل الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ورغم أهمية تنمية قطاع المؤسسات الناشئة، فلم يتم بعد وضع السياسات القوية اللازمة لتنمية هذا القطاع.

إن الهدف من التحليل المقارن هو عرض تجارب دول متقدمة ونامية في وضع السياسات والبرامج الحكومية، وكذلك الأسباب التي تشجع وتساعد على تأسيس وتنمية المؤسسات الناشئة، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

حظي موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر بالاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة، بحيث شهدت نمو معتبرا في عدد المؤسسات الناشئة في نهاية سنة 2016 وصلت إلى 16202 مؤسسة، رغم ذلك فقد واجهة هذه المؤسسات العديد من الصعوبات ومشاكل عدم قدرتها على مواكبة متطلبات وتغيرات السوق وقلة الخبرة في تسيير فترة فانطلاق وفق الإستراتيجية محددة، وعليه سيتم التطرق لكل من متطلبات المؤسسات الناشئة في الجزائر، أسباب فشلها، آفاقها، وأخيرا أهم التحديات التي تواجه نموها في هذا المبحث:

المطلب الأول: تحديات وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1. متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر:[1]

من بين أهم المتطلبات التي تجسد المؤسسات الناشئة في الجزائر ما يلي:

- تحمل الدولة كافة المخاطر في حالة فشل مشاريع المؤسسات الناشئة بعد تدقيق في وضعياتها؛
- العمل على إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة لإبعادها عن البيروقراطية والبنوك لأن هذا يثبط عزيمة الشباب حاملي المشاريع، عن طرق اطر قانونية جديدة ومناسبة باعتباره تكملة للقرارات الهامة المتخذة تماشيا مع الطموحات العالية لشبابنا بحيث يدخل أيضا في إطار التحديات المؤسسة على اقتصاد المعرفة لدعم الاقتصاد بمداخيل جديدة خارج المحروقات؛
- منح إعفاءات ضريبية جديدة لفائدة المؤسسات الناشئة، وتسهيلات للاستفادة من العقار لإنشاء الحاضنات والمسرعات؛
- أصحاب المؤسسات الناشئة هم الأمل والركيزة الحقيقية لاقتصاد المعرفة؛
- ينبغي الانفتاح على محيطهم للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة والتخصصات الدقيقة؛
- رفع تحدي التغيير والانفتاح على الأسواق الدولية، واستغلال الأمثل للمؤسسات الناشئة والإيمان بقدرات نجاحها.

2. أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يصعب على المؤسسات الناشئة تحديد نقاط قوتها في بدايات نشاطها وبالتالي كسب ميزة تنافسية في مجالها ليس بالأمر الهين خاصة وأن السوق غالبا ما يكون لديه قادته الذين يديرونه من موردين ومنتجين وحتى المستهلك من الصعب جذبه نحو استهلاك منتج جديد أو استعمال علامة جديدة إذن ستظهر

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، ص، ص 284، 285.

تحديات أمامها وعراقيل قد تحول نحو استهلاك منتج جديد أو استعمال علامة جديدة إذن ستظهر تحديات أمامها وعراقيل دون توسعها وإمكانية إفلاسها ومن أسباب فشلها:[1]

- إهمال دراسة الجدوى إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطره مبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم بالعمومية سيجعلها في الأجل القريب مهددة بصرف الكثير من الأموال والجهد والوقت دون رقابة أو مراعاة لمحدودية قدرتها؛
- عدم دراسة السوق وإجراء تحليل المستهلك إن كان فعلا يحتاج هذا المنتج أو الخدمة المنافس والمتوقعة في السوق الموردين ومدى تعاونهم وتحليل البيئة العامة؛
- عدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل المؤسسة واستراتيجيتها التي ستتبناها في المراحل التالية من فترة حياتها؛
- الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل لا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا إلى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر؛
- عدم وجود الحافز والحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع؛
- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة والتأهيل الحكومية منها والخاصة؛
- العوائق اللوجستية أمام الراغبين في التصدير كما يحدث للفائض من المنتجات الزراعية في الجنوب؛
- فكرة المنتج قد تكون متقدمة ولم تتميز بأي إضافة أو قيمة للمستهلك أو عدم تطويرها بعد إطلاقها والاكتفاء بمداخيلها الأولية التي سرعان ما تتراجع مع وجود منافسة وبدائل؛
- الهيكل التنظيمي يتسم بالركود الإبداعي ولا يحدث هندسة للمورد البشري دوريا لتحسين أدائه ورفع كفاءته.

3. آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تسعى الجزائر في الآونة الخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، إن هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالشركات الناشئة واقتصاد المعرفة أو كانت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل وتوفير البيئة القانونية بمثل هذا النوع من المؤسسات. من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر:[2]

---

[1] هشام بروال، جهاد خلوط، **التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 3، 2017، ص، ص 21، 22.

[2] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص-ص 412-416.

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدأ العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أداءها ووضع خارطة طريق لتمويلها، فيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس مال المخاطر؛
- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية؛
- مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار؛
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي –شبه كلي–، لتمكن الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات؛
- إنشاء"مدينة المؤسسات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجابية عالي، ما يسمع بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار؛
- من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجربة عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج؛
- إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة لهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.

كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسعت مشاريعها الاستثمارية. قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية، خلال آخر اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة السيد ياسين جريدان، خلال تقديمه لعرض حول آفاق المؤسسات الناشئة، أن قطاعه يعمل على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة، ووضع تعريف قانوني لها وللحاضنات، وتحديد طرق تقييم أداءها. وحسب ممثل الحكومة، فإن التسهيلات المقدمة في أيطار تشجيع المؤسسات الناشئة، تنطلق من وضع عدد من القوانين لتأطير عمل هذه المؤسسات، على عكس السنوات الفارطة، حيث كانت تنشط في جو غير واضح ولا يوجد فرق بينها وبين المؤسسات الكبيرة معلنا بالمناسبة عن استعداد وزارته لمنح علامة المؤسسات الناشئة، عبر الموقع الإلكتروني، بعد صدور القانون، في الأيام المقبلة.

كما أعلن عن وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي"شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات. كما تتضمن خارطة الطريق إنشاء "مدينة الشركات الناشئة"، التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار. من جهة أخرى، تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا، خلال الربع الأول من عام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج.

قال في نفس السياق أن "الشباب يحتاج إلى أشياء ملموسة" حيث أمر بإنشاء صندوق خاص بدعم المؤسسات الناشئة. مخاطبا الوزراء المعنيين قال الرئيس: "تملكون الآن سلطة القرار وصندوق تمويل ستكونون أعضاء في مجلس إدارته، وعليكم بالميدان لتجسيد مشاريعكم لصالح الشباب".

وكان رئيس الجمهورية قد أمر خلال اجتماع الوزراء المنعقد في 5 يناير الفارط بإعداد برنامج استعجالي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص أو بنك موجه لتمويلها. كما شدد على ضرورة " إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة والمؤسسات الصغير والمتوسطة. كما تضمن القانون إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار وتوسعت مشاريعها الاستثمارية ويمكن تلخيص أهم الآفاق فيما يلي:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي للاقتصاد المعرفة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي {Hub} للمؤسسات الناشئة، الذي يجرى إنجازه من قبل شركة "سونطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"،إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة .
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، ورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

وأخيرا، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

4. التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تخضع المؤسسات الناشئة خلال مزاولتها لنشاطها لمجموعة من التحديات حيث تشمل ما يلي:

- إن الشركات الناشئة في الجزائر "تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات لأن هذه الأخيرة تمتلك كل القوة. كما أن التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة بذلك حتى لو رفعت الشركات الناشئة دعوة قضائية ضد الشركة الزبون عدم دفعها نضير الخدمة سيكون ذلك عديم الفائدة بل يحتاج إلى وقت ومكلف.
- إن الدور الذي تلعبه الصفقات عموما والصفقات العمومية خصوصا فإذا كان التشريع المعمول به يعطي الحق لهذا النوع من المؤسسات في 20 بالمئة من الصفقات العمومية فإنه يؤكد أنه "لم يطبق إلى في حدود ضيقة مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على التعايش والاستمرار."
- إن أصعب ما تواجهه أي منظمة في عصرنا الراهن، وخاصة المنظمات المنشئة حديثا هو " المنافسة" بالمعنى الواسع، بما يعنيه ذلك من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وجود المنتجات، ورضى العملاء وضمان ولائهم لمنتجاتها، غيرها من أنواع المنافسات المتعددة والمختلفة، وحتى المنافسة في اجتذاب المنافسات البشرية المتميزة في سوق العمل بل وأيضا الحفاظ عليها دون اجتذاب المنافسين لتلك الكفاءات.
- **السوق الصغيرة:** مع أن الشركات الناشئة العربية عددها أقل من تلك الغربية إلا أن هذا له تبريره بصغر حجم السوق العربي عموما. هناك عدة عوامل تلعب دور بجعله صغيرا سواء عدد السكان،

نسبة انتشار الانترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني، ثقافة الشركات الناشئة بحد ذاتها. لكن في هذا السوق الصغير تبحث الشركات عن خدمة أوسع قطاع فيه.

- **رواد أعمال بدون خبرة:** تأسيس شركة ناشئة أمر مختلف كل اختلاف عن قراءة بضعة كتب وقصص نجاح ومشاهدة بعض الأفلام الوثائقية. الأمر يحتاج لخبرات متنوعة لنفس الشخص. لو كنت مبرمجا متقن لعملك وعدة لغات برمجية ولديك بالفعل عدة مواقع، لكن عليك أن تلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية. وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لديك ستضطر أن تشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة بالإضافة لأن تعطيه حصة من شركة.في المعارض والمؤتمرات لا تصنع رواد أعمال بل هي وسيلة للتواصل وبناء العلاقات.
- **فريق العمل:** يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في الشركة منوط به استقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءا على الكفاءة وليس المجاملة.

تعاني الشركات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان لمهتمين فعلا. أحد الحلول لمثل هدا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقت، لكن كيف نصل هؤلاء؟ هناك عدة طرق من أكثرها فعالية البحث في منصات العمل الحر مثل مستقل التي توفر تنوع مختلف من المهارات التي يمكنك طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية بفضل معرض الأعمال والتقييمات السابقة التي يمكن الإطلاع عليها. وبالواقع حتى أكاديمية حاسوب كل الموظفين العاملين فيها مستقلين تم التعاقد معهم عن بعد سواء كمترجمين أو كتاب أو إداريين، وكلهم يمكن الوصول إليهم عبر منصات العمل الحر.

- **التمويل:** تتفق كل الشركات الناشئة بأن أبرز التحدي أمامها هو الحصول على التمويل بمختلف أشكاله. سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو توسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع. ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار مخاطر وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي وخجول في المنطقة العربية لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا انه لا يكفي. هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين (أفراد أو شركات) الذين يعرضون أموالهم لضخها فيها. لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع أنه تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة العربية التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لم تتفق مع رأيتها.

- **التشريعات:** معظم دول العالم العربي لا تحوي قوانين الشركات الخاصة بها على أية مواد تتعلق بالشركات الناشئة. بل معظمها قوانينها تعود لعقود مضت لم تكن ظهرت عبارة الشركات الناشئة حتى. ومعاملة الشركة الناشئة مثلها مثل أي شركة محدودة المسؤولية يضيف عليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها. مثلا لا تحتاج الشركة الناشئة بالضرورة لمقر فيزيائي وموظفين متواجدين فيه كما أنها ليست مطالبة بتحقيق أرباح وحتى تقاسم الحصص بين الشركاء المؤسسين قد يخضع لتفاهمات تختلف عن تلك الموجودة في الشركات التقليدية.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1) ملامح دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.[1]

- **تشجيع الشباب:** اعتمدت الدولة الجزائرية العديد من الأساليب من أجل تشجيع الشباب على إنشاء الشركات الناشئة في مختلف المجالات من خلال تنظيم العديد من الملتقيات والمعارض في العديد من الولايات من أجل تقريب الشباب من هذا المجال، وتشجيعهم على دخوله من خلال مرافقتهم بالعديد من التحفيزات والتسهيلات التي تسمح لهم بتحقيق نجاحات عديدة وهو ما سيزيد من اقبال الشباب على مجال إنشاء الشركات الناشئة.

وفي هذا المجال نظم مؤخرا ملتقى في أدرار على الشركات الناشئة حيث أكد مشاركون في ورشة تكوينية حول كيفية إنشاء مؤسسة إبتكارية ناشئة نظمت في إطار "منتدى أدرار 2020 للمؤسسات الناشئة" التي تشكل رهان حقيقي للاقتصاد الحديث الرقمي، وقد تضمن اللقاء التكويني عدة توجيهات قدمها المؤطرون حول كيفية إنجاح هذه المؤسسات التي تعد رهان حقيقي في نجاعة منظومة الاقتصاد الحديث والرقمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات عديد البلدان في العالم.

في هذا الجانب، يرى الشباب إن التوجه نحو هذا المجال سيضع التنمية في مسارها الصحيح حيث سيساعد في القضاء على الذهنيان السلبية المحبطة لعزيمة الشباب وأفكارهم الإبتكارية، كما يسمح ذلك أيضا بتصحيح الوجهة والمفهوم الحقيقي للمؤسسة الناشئة في تعاملها مع السوق من منظور عالمي، باستغلال التكنولوجيات الحديثة التي لا تزال تستهلك من طرف الشباب في أمور هامشية رغم الإمكانيات المالية المعتبرة التي سخرتها لها الدولة نظرا لجدواها الفعالة في الإقتصاد الرقمي وإقتصاد المعرفة.

[1] وليد بولغب وآخرون، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كتاب جماعي دولي محكم ، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص، ص 194، 195.

وتضمنت هذه الورشة جانب دراسي نظري وآخر تطبيقيا وتشمل إعداد البطاقات الأولية للمشاريع الابتكارية وتحديد العملاء الأساسيين لهذه المشاريع ومعرفة احتياجات الجماعات المحلية بما يمكن المؤسسة الناشئة من تقديم حلول عملية ذكية للاحتياجات المحلية للهيئات والمتعاملين الاقتصاديين.

- **إجراءات عملية لمرافقة الشباب:** كشفت الوزارة الأولى في فترة سابقة عن وضع جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتنويع مداخيل الاقتصاد الوطني وأعلنت على تسهيلات لفائدة الشباب المستثمر من أصحاب الشركات الناشئة بما فيها تخصيص 3 آلاف محل تجاري لفائدتهم وصندوق وطني لدعمهم.

وكانت الحكومة تهدف من خلال هذه إجراءات إلى البحث في مشاريع الشباب أصحاب الشركات الناشئة بحلول ذكية وقررت الحكومة إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجيا لفائدة الشباب أصحاب الشركات الناشئة، إنشاء صندوق وطني لدعم الشركات الناشئة، كما تم إنشاء محافظة للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية مع وضع التسهيلات تسمح لصغار المستثمرين بتسجيل الشركات الناشئة في السجل التجاري.

وتهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات وغيرها إلى حماية الاقتصاد الوطني وتنويعه خصوصا وأن قانون المالية 2020 حمل مساعي تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وعقلنت النفقات العمومية والواردات من الخدمات والسلع تنويع وتوسيع مصادر الاقتصاد الوطني إلى جانب تحسين مداخيل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ومكافحة التهرب الضريبي كما شددت الدولة طبقا لما تضمنه قانون المالية الجديد على إعفاء المؤسسات الشبابية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم المختلفة وإقرار تحفيزات لهم وتسهيل وصولهم إلى العقار بتوسعة مشاريعهم.

2) إحصائيات المؤسسات الناشئة حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[1]

تعطي الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب اهتمام كبيرا بمجال المؤسسات الناشئة. فبعد مراسلة المديرية العامة للوكالة إلى جميع فروعها الولائية بضرورة تمويل هذا النوع من المؤسسات والتركيز على توفير كل الإجراءات المناسبة من مرافقة وتمويل ودعم وتحفيز. تم بكل فرع تعيين موظف خاص بالمؤسسات الناشئة على مستوى قل ملحقة أو ما يسمى بالرواق الأخضر، يقوم بتشجيع ومتابعة ومرافقة هذه المؤسسات وضمان سيرورتها.

[1] بخيتي علي، بوعوينة سليمة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، العدد 4، أكتوبر 2020، ص، ص 542، 543.

يتضح ذلك أيضا من خلال تشجيع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمشاريع لقطاع التكنولوجيات الإعلام والاتصال ومشاريع الناشئة واستفادتها من مرافق خاصة، حيث يعكس الجدول التالي تطور نسبة المشاريع من مجموع المشاريع الممولة في السنوات الأخيرة:

جدول رقم 01: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في قطاع TIC

السنوات	عدد المشاريع الممولة في قطاعTIC	نسبتها لمجموع المشاريع
من الإنشاء حتى 2010	6858	%5
2011	451	%1
2012	616	%1
2013"	591	%1
2014	750	%2
2015	655	%3
2016	628	%6
المجموع	10549	%3

المصدر: (بخيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مجلة ودراسات وأبحاث، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص- ص 542-545)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الناشئة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في قطاع TIC قد بلغ 10549 مؤسسة إلى غاية سنة 2016 بنسبة 3% من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3) بعض التوصيات التي قدمتها الندوة الدولية حول المؤسسات الناشئة بالجزائر:

أشرفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بعقد الندوة الدولية حول: دعم المؤسسات الناشئة في مجال المرفق العمومي، بالجزائر في 16 نوفمبر2019 وقد خرجت هذه الندوة ببعض

التوصيات التي تنطبق على الشركات الناشئة بشكل عام والشركة الناشئة التي تنشط في المرفق العمومي بشكل خاص، وكانت أهم محاور هذه التوصيات كما يلي:[1]

I. **المنظومة والتنسيق بين الفاعلين:** أوصت بما يلي:

- التشجيع والسهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل في كافة الفاعلين أو المتدخلين بمختلف فئاتهم؛
- ترقية دور حاضنات المؤسسات على مستوى هذه المنظومة المندمجة، الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء، المساعدون أو المسهلون، مشاتل المؤسسات الناشئة، الشركات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحث وفضاءات التدريب والعمل التعاوني؛
- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة؛
- إنشاء وكالة وطنية مكلفة بتنسيق هذا النظام، وكذا ترقية مرافقة المؤسسات الناشئة وحاضنات المؤسسات؛
- خلق فضاءات التبادل والتشاور بين مختلف الفاعلين في المنظومة وتحديد الأطراف الأساسية لهذه المنظومة؛
- تطوير تجربة نقاط الاتصال على مستوى 48 ولاية من أجل ضمان دور المسهل والوسيط بين المؤسسات الناشئة من جهة، والجماعات المحلية من جهة أخرى؛
- تعميم حاضنات المؤسساتية لاسيما منها تلك التابعة للجامعات والمؤسسات المحلية؛
- إثراء المنصة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة التي وضعتها وزارة الداخلية وفتحها أمام حاملي الأفكار المبتكرة قصد تمكينهم من تجسيد أفكارهم في شكل مشاريع حقيقية؛
- تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية او وطنية وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها.

II. **التمويل ومخطط الأعباء لفائدة المؤسسات الناشئة:** أوصت بما يلي:

- ✓ تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة اللجوء الى المناولة مع المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إعادة تفعيل المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، عبر إصدار قرار السيد وزير المالية، المبرمج في هذا الشأن بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة؛

[1] وليد بولغب وآخرون، **إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 195، 196.

- ✓ حث القطاعات الوزارية، الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية على ترقية الشراكة مع الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة؛
- ✓ اتخاذ تدابير تحفيزية (جبائية) من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إعطاء الطابع الدائم لتعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الموجهة للجماعات المحلية المتعلقة بتخصيص غلاف مالي بعنوان سنة 2020 يوجه لاقتناء حلول ذكية في مجال الخدمة العمومي؛
- ✓ تحفيز القطاعات الوزارية على تطوير تطبيقات قابلة للإدماج في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية؛
- ✓ وضع آلية مركزية لمتابعة المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين الجماعات المحلية والمؤسسات الناشئة؛
- ✓ حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة.

III. **التكوين والتدريب المتخصص لفائدة المؤسسات الناشئة:** أوصت بما يلي:

- o برمجة إنشاء حاضنات مؤسسات على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذا على مستوى الجماعات المحلية لاسيما الولايات، قصد المساعدة على ظهور مؤسسات ناشئة متخصصة في مجال الخدمات العمومية ذات الأولوية؛
- o تنظيم دورات تكوين وتدريب لفائدة المؤسسات الناشئة وحاضنات المؤسسات، حول مواضيع تتعلق بالمرافق العمومية الجوارية ويجب أن تتم هذه الدورات التكوينية على مستوى الإدارات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المكلفة بتسيير المرفق العمومي من اجل ضمان تطوير حلول مناسبة؛
- o إحياء دور حاضنات المؤسسات في مجال التكوين ومرافقة المؤسسات الناشئة؛
- o استحداث مسابقة وطنية سنوية "أفضل مؤسسة ناشئة" بغرض تشجيع الابتكار في الحلول الذكية.

IV. **التعاون الدولي والتبادل:** أوصت بما يلي:

- o تثمين والاستفادة من خبرات النخبة المهاجرة والجالية في الخارج في مجال مرافقة وتطوير المؤسسات الناشئة؛
- o إدراج محور المؤسسات الناشئة والابتكار من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائي والمشترك (الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الأفريقي، وإتحاد دول المغرب العربي)؛
- o إدراج محور ترقية المؤسسات الناشئة ضمن اتفاقيات التعاون اللامركزي.

المطلب الثالث: دراسة لشركة جوميا الجزائر

1. نبذة عن شركة جوميا:

جوميا بالإنجليزية jumia هي شركة تسويق إلكتروني افريقي للمنتجات الإلكترونية والأزياء وغيرها. ولا تعد المنافس لشركة kilimall في كينيا وشركة konga في نيجيريا. كما أشركت مع أكثر من 50.000 فرد وشركة أفريقية محلية لخدمة الزبائن، فمنذ تأسسها في عام 2012 في لاجوس، انتشرت عبر 14 دولة أفريقية.[1]

في عام 2012 بدا "جيرمي هودار" و"ساشابو ينونيك"، المستشارين السابقين لدى MCKinsey بتأسيس شركة Africa lnternet Groupالمعروفة اليوم بجوميا.

تأسست شركة جوميا في لاغوس عام 2012 وأنتشرت بشكل سريع لتصل لخمس دول أفريقية أخرى وهي مصر، المغرب، وساحل العاج، وكينيا، وجنوب أفريقيا. في عام 2014 قامت جوميا بتأسيس مكاتبها في أوغندا، وتنزانيا، وغانا، والكاميرون، والجزائر، وتونس، لتنتشر في 14 دولة أفريقية سنة 2018.

2. المنصات التي تشغل عليها جوميا:

تمتلك شركة جوميا العديد من المنصات تتمثل في:

- Jumia Travel: وهي منصة إلكترونية لحجز الفنادق؛
- Jumia Food: لطلب وتوصيل الطعام، كل منهما تأسس في يونيو 2013؛
- Jumia Deals: التي تأسست في أبريل عام 2015؛
- وفي عام 2017 أطلقت جوميا تطبيق One Jumia لتسهيل دفع الفواتير وخدمات الدفع الأخرى مثل تطبيق airtime؛
- وقامت جوميا في العام نفسه، بإطلاق pay jumia كمنصة آمنة للتسوق والدفع عبر كل خدمات جوميا. بالإضافة إلى نظام الاقتراض الذي أسسته جوميا الذي يسمح للبائعين بالحصول على القروض بسهولة؛
- كما أشركت جوميا مع شركة technology Amadeus لتأسيس منصة لحجز تذاكر الطيران ويقدر نمو جوميا عام 2015 بنسبة 265 بالمائة مقارنة بعام 2014 بإيرادات تصل إلى234 مليون

[1]علي محبوب، علي سنوسي، **مداخلة بعنوان التسويق الالكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر، دراسة حالة جوميا الجزائر**، المؤتمر الدولي الافتراضي حول دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود، ص-ص 8- 10.

دولار، وأصبحت جوميا في عام 2016 الشركة اليونيكورن رقم واحد في قارة أفريقيا بقيمة تزيد عن مليار دولار أمريكي. في أواخر نوفمبر عام 2018 اشتركت مع شركة العملات المشفرة Telcoin لتسهيل خدمات الدفع عبر مناطق التشغيل في نفس الشهر جوميا وكارفور تعقدان إتفاقية شراكة لبيع منتجاتها إلكترونيا على الصعيد الأفريقي.

3. جوميا الجزائر الواقع والآفاق والتحديات:

تبذل جوميا أقصى جهدها لتقدم لعملائها أفضل تجربة للتسوق عبر الانترنت في الجزائر مقارنتا بمراكز التسوق الأخرى سواء المتاحة عبر الأتترنت أو الموجودة على أرض الواقع.

حيث توفر منتجاتها بأسعار تنافسية مقارنتا بمواقع التسوق الأخرى وتبذل كل ما بوسعها لتوفير خدمة سريعة بحيث يتم توصيل المنتجات إلى باب منزلك مباشرة مع إمكانية الدفع عند الاستلام لتوفر أقصى درجات الراحة، علاوة على إمكانية إرجاع المنتج مجانا خلال سبعة أيام من الاستلام.

3-1 الموقع الإلكتروني: البيع والشراء أصبح أسهل مع موقع جوميا الجزائر بحيث أنه يقدم أفضل تجربة تسوق، مع مجموعة متنوعة من المنتجات من جميع الفئات وبأفضل الأسعار. جوميا الجزائر تبذل قصار جهدها لتوفير الماركات العالمية والمحلية بأثمنة تلاءم الجميع. مجموعة من الحلول قد تم وضعها، يمكنكم الإستفادة من طرق عملية وآمنة للدفع والاتصال بخدمة العملاء لمساعدتكم.

3-2 تطبيق جوميا: يتيح التحميل المجاني لتطبيق جوميا الجزائر Store App&Play Google ، العديد من المزايا، التخفيضات والبيع على السريع بكميات محدودة وبأسعار خيالية. وذلك من خلال مهمتها في أن تحرص دائما على إمضاء وتوفير أفضل العروض والمفاجئات لزبائنها، وكل ما على الزبون فعله هو تسجيل في نشرة جوميا لتصلهم آخر العروض والتخفيضات التي يقوم بها الموقع. بالإضافة إلى الاستفادة من المبيعات السريعة وعروض المناسبات الخاصة مثل تخفيضات رمضان مبارك، وعروض على طيلة السنة للاستفادة من أفضل أجهزة التلفاز وكذلك أفضل الهواتف الذكية في الجزائر مع أسبوع الهواتف، دون أن ننسى الحدث الكبير بلاك فرايدي. مع أفضل الأسعار لأن موقع جوميا يتعهد بتوفير أفضل خدمة ممكنة. يمكن أيضا الاستمتاع بشراء منتجات رائعة وهدايا مميزة بأسعار مدهشة. والاستفادة من المبيعات السريعة وتسليم أسرع.

3-3 آفاق ونظرة جوميا الجزائر: نحو إحداث ثورة للتسوق الإلكتروني في أفريقيا عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص ومن أهدافها المسطرة هي:

- تقديم المنتجات 100 بالمئة أصلية؛
- مع أفضل الأسعار؛

- عملية أكثر ومساعدة أكبر.

3-4 التحديات التي تعترض جوميا الجزائر:

- حماية الملكية الفكرية: يحضر عقد المنتجات المقلدة او المصرح بها للبيع على جوميا. تخضع الإعلانات التي تنتهك الشروط للحذف؛
- المخاطرة من طرف البائعين الذين ينتهكون بشكل متكرر قانون الملكية الفكرية الخاص بجوميا بحذف حساباتهم؛
- من بين التحديات الكبرى التي تعترض اهدافها وتحد من أرباحها وتموقعها في السوق الجزائري هو عدم تغطيتها لكل ولايات الوطن، وتغطيتها فقط للولايات الشمالية وبدرجة قليلة للولايات الداخلية، وتنعدم تماما في الولايات الجنوبية، بالرغم من أنها سوق واعدة لعدم توفر المنتجات على مستوى الولايات المعنية.

4. أهداف موقع Jumia.dz:

لكل موقع أهداف يسعى إلى تحقيقها، كذلك بالنسبة لموقع جوميا له مجموعة من الهداف المتمثلة فيما يلي: [1]

- يسعى موقع جوميا الجزائر أن يكون رائد في الولايات التي بنشط فيها على المستوى العالمي؛
- يسعى أن يكون خبير في تسويق وتوصيل السلع؛
- إرضاء المستهلك بتقديم خدمات ذات جودة وكفاءة وفاعلية تتطابق مع متطلبات السوق؛
- نشر ثقافة التسوق الإلكتروني عبر مختلف فئات المجتمع؛
- خلق التنوع في المنتجات لإرضاء أذواق المستهلكين؛
- الحصول على زبائن جدد لتوسيع حصصها في السوق وزيادة مداخليها؛
- أن تكون منصة التجارة الإلكترونية في الجزائر؛
- ضمان أحسن منتج للزبون بأفضل جودة وأقل سعر؛
- زيادة وتنمية الخدمات المعروضة ومجموعة التشكيلات المقدمة وجعلها أكثر تنافسية في مجال التسوق الإلكتروني؛
- خلق مجال للثقة عن طريق إيفاء بالوعود التي تطلقها سواء تبني ماركات جديدة او تخفيضات .....الخ؛

[1] مدونة بلادي ويكي التعليمية، **شرح موقع التسوق من الانترنت في الجزائرjumia.dz**، من الموقع الإلكتروني htt//bladiwikiblogspot.com تمت الزيارة يوم 24-6-2020، على الساعة 20:18.

- تحفيز البائعين على تخفيض الأسعار وخلق التنافس بينهم؛
- تشجيع المنتجين المحليين ودفع المستهلكين نحو اقتنائها؛
- توفير خدمات الدفع الإلكتروني إلى جانب الدفع النقدي الذي يبقى اختياري؛
- توصيل المنتجات في وقت قياسي وتغطية كامل الولايات وخاصة الجنوب؛
- تطوير خدمة الزبائن من أجل اكتساب قاعدة زبائن أوفياء.

المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة.

يستعرض هذا المبحث بعض التجارب الدولية الرائدة، التي توضح الدور الهام الذي لعبته السياسات الحكومية في ترقية القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الناشئة، والآليات التي طبقت لتفعيل هذا الدور وتمكين الدول المعنية من الوصول إلى إحداث طفرة تنموية لهذا القطاع، وذلك بغرض استخلاص بعض الدروس من الممارسات الناجحة، للنظر في إمكانية الاستفادة منها في حالة الجزائر وبما يتوافق مع خصوصياتها.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

1. واقع التجربة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي أولت اهتماما للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهذا الاهتمام ناتج عن الظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات، وهي فترة الكساد العظيم، فترة السبعينات على أثر الصدمة النفطية وما ترتب عليها من انتشار للبطالة بين الشباب، وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وللتغلب على آثار تلك الظروف انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات الهادفة إلى اشتراك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في دعم الاقتصاد الأمريكي.

من ضمن الخطط والسياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة من أجل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة:

- إنشاء مؤسسة إدارة المشروعات الصغرى التي تم إنشائها عام 1953 م، وتهدف إلى المساعدة في إنشاء مشاريع صغرى ناجحة وذلك عن طريق تقديم الاستشارات الفنية والمساعدات المالية والمساعدات المالية تنقسم إلى نوعين: مساعدات مالية مباشرة عن طريق تقديم قروض من قبل مؤسسة المشروعات الصغرى، ومساعدات مالية غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية أخرى؛
- تأسيس برنامج تابع لوزارة التجارة الأمريكية يهدف إلى دعم وتشجيع المشروعات الصغرى في مجال التجارة الإلكترونية؛
- إنشاء الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال؛
- مساعدة قطاع التعليم في عملية تدريب وإقامة أدوات وحلقات نقاش لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة؛
- منح المشروعات الصغرى والمتوسطة إعفاء ضريبي يصل إلى نسبة 20%.[1]

أعيد تنظيم قطاع الخدمات المالية الأمريكي الذي تبلغ قيمته 1.7 تريليون دولار على نحو جذري، بفعل ثورة الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طرق الادخار والاستثمار والإنفاق والاقتراض (Accenture) فقد أستثمر 18.9

[1] علي أبو بكر نور الدين، سالمة محمد ابو قرين، **تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة**، مجلة دراسات الاقتصاد والعمال، العدد الأول، يوليو 2015، ص، ص 81، 82.

مليار دولار تقريبا في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة خلال الأشهر التسع الأولى من عام 2016 في أنحاء العالم كافة، مقارنة ب17.6 مليا دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي وبالتالي ليس غريبا ظهور 22 شركة جديد في القائمة السنوية الثانية لأفضل 50 شركة ناشئة في قطاع تكنولوجيا المالية، اختيرت من قائمة أولية اشتملت على 300 شركة ناشئة، وكان على الشركات المرشحة أن تكون عملياتها التجارية محصورة في أمريكا، إنما ليس بالضرورة أن يكون لها مقر هناك، بالإضافة إلى استثناء الشركات المطروحة للتداول العام وتلك التابعة لها، والشركات المالية الراسخة ذات الملكية الخاصة.

2. أمثلة عن الشركات الناشئة بالولايات المتحدة الأمريكية:[1]

- **شركة (Addepar):** تتواجد في "مونتن فيو– كاليفورنيا"، وهي برنامج يعتمد على السحابة الإلكترونية، ويسمح لمديري الثروات بمتابعة وتحليل الممتلكات وأرصدة العميل، وجلب عملاء جدد آليا.

✓ المنجزات: أكثر من 5000 مليار دولار من الأصول المدارة على المنصة، كما وقعت مؤخرا صفقة اندمجت بموجبها مع منصة إدارة علاقات العملاء في (Salesforce).

✓ المؤسس المشارك ورئيس مجلس الإدارة: جو لونسديل 34 عام شريك في (VC8) ومؤسس مشارك في شركة (Palantir Technologies).

✓ التمويل: 75 مليون دولار من أصحاب الثروات بيتر تيل، وستانلي دراكن ميل، وغيرهما.

✓ مصدر تهديد ل(Envestnet) و(SS& C Advent).

- **شركة(Affirm):** تتواجد في "سان فرانسيسكو"، وتوفر قروضا فورية للمشتريات الإلكترونية بأسعار فائدة سنوية تتراوح بين 10% إلى 30%، بينما يدعم بعض التجار هذه القروض التي تساعد العملاء الشباب على إنشاء تاريخ إئتماني، وقد بدأت مؤخرا تقديم تقارير لتاريخ سداد القروض إلى مكاتب الإئتمان.

✓ المنجزات: أكثر من 800 تاجر "شريك" مثل (Expedia) و(Eventbrite).

✓ المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي: ماركس ليفشن (41 عام) مؤسس مشارك في (Paypal) رئيس سابق في مجلس إدارة (Yelp).

✓ التمويل: 425 دولار، بما فيها قروض من (Founders fend)و(Spark Capitam)و(Jefferies) و(Amdreessel Horowitz) وغيرها.

✓ مصدر تهديد ل: بطاقات الإتمان، ودخول (Klarma) إلى السوق الأمريكية.

شركة (C2FO): تتواجد في " فيرواي– كانساس"، توظيف خوارزميات وعروض توفق بين تجار التجزئة الذين يملكون سيولة إضافية، والموردين الذين يقبلون بتخفيضات مقابل السداد خلال 48 ساعة.

[1] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص–ص 69–72.

- ✓ المنجزات: عروض مستلمة على شكل "فواتير" بقيمة 4_ مليار دولار.
- ✓ التمويل: 99 مليون دولار من شركة (Enion Square Ventures) وغيرها.
- ✓ مصدر تهديد ل: قطاع تمويل المستحقات التقليدي، وبطاقات ائتمان الأعمال.

المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

1. واقع التجربة:

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استضافة 50% من الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في 12 دولة بالمنطقة، وقد صرح عمر سدودي الرئيس التنفيذي لشركة بيفوت على هامش مؤتمر صحفي بمقر شركة "ومضة" في حي دبي للتصميم، أن بنية الإمارات التشريعية والتقنية المتقدمة جعلها أول موطن لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة ككل، الأمر الذي جعل منها ضمن أكبر دول العالم في استقطاب هذه الشركات، وأضاف سدودي أن الإمارات شهدت نمو بمعدلات تتراوح بين 30% إلى 40% الدفع الإلكتروني العام ل 2016، ومن المقرر أن تشهد التجارة الإلكترونية في المنطقة نمو قوي ليصل إلى أربعة أضعاف على ما هو علية الآن في غضون السنوات الخمس المقبلة، ليصل إجمالي النمو إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2020، حيث تلعب شركات التكنولوجيا المالية دورا رئيسيا في تحقيق هذا النمو.

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في استقطاب الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فهي تمتلك 30 شركة حسب إحصائيات 2015 أي ما يقارب 29% من حصيلة الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسنحاول التطرق إلى أربعة عناصر تمثل إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات:[1]

الجدول رقم(02): إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دول الإمارات سنة 2016.

الإمكانات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة استخدام الهواتف الذكية	نسبة عدد عملاء البنوك
القيم	70 ألف دولار	643 مليار دولار	%83	%84

المصدر: (حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثروة اقتصادية جديدة، جامعة أحمد بوقرة، المركز الجامعي تمنراست، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص 54)

[1] حيزية بنية، إبتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة**، جامعة أحمد بوقرة، المركز الجامعي تمنراست، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2018، ص–ص 53–56.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر ب70 ألف دولار، والناتج المحلي الإجمالي الذي قدر ب643 مليار دولار، إلى جانب ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية ونسبة عدد عملاء البنوك.

2. أمثلة عن بعض الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الموجودة بدولة الإمارات:

بالرغم من أن مصر كانت مقر لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر، سنحاول التطرق لبعض الشركات الناشئة في دولة الإمارات:

- **شركة beam:** تأسست سنة 2012، تتيح "بيم واليت" للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص للحصول على تجربة تسويق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلقت استثمارا ضخما من شركة "ماجد الفطيم" في أواخر عام 2014، لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات حتى منتصف عام 2016، وقعت "بيم واليت" شراكة من شركة "دو" De للاتصالات "وماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.
- **شركة Compareit4me:** تأسست هذه الشركة سنة 2011 يوضح موقع "كومبريت فور مي" مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثا باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الأسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة مما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطول، حصلت الشركة حتى اليوم على 6 ملايين دولار تقريبا وتوظيف حوالي 40 شخصا.
- **شركة NOW Money:** تأسست سنة 2016، NOW Mony هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود 80% من سكان الإمارات يقل دخلهم عن 1400 دولار شهريا، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمرا صعبا لأكثر من 6 ملايين موظف، تقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل حساب مصرفي لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة حاصل التطبيق لإرسال الأموال إلى موطنهم، وكانت الشركة المؤسسة في "موني ناو" قد فازت بالمركز الأول في مسابقة عرض الأفكار في مؤتمر المرأة في العلوم سنة 2016.
- **شركة Bitoasis:** تأسست سنة 2014 هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، هذه المحفظة الآمنة المتاحة حاليا في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البيتكوين يمكنهم إرسال هذا المال إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ودون امتلاك حساب مصرفي.

3. عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات:

أنشأت الإمارات أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى مجموعة من العوامل تكمن فيما يلي:

- ✓ الدعم الإستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبو ظبي العالمي من قبل الحكومة الرشيدة؛
- ✓ مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع؛
- ✓ الموقع الإستراتيجي المميز خاصة لأبو ظبي بين الشرق والغرب؛
- ✓ المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة؛
- ✓ التمتع بعوامل الاستقرار المالي؛
- ✓ تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية؛
- ✓ تحضن بيئة عمل متطورة وصديقة للأعمال؛
- ✓ توفر بنية تحتية حديثة؛
- ✓ وفرة رأس المال.

المطلب الثالث: تجربة الأردن.

1. واقع التجربة:

لقد شهد قطاع ريادة الأعمال في الأردن بشكل عام ازدهارا ملحوظا، إذ بلغ حجم الاستثمارات في الشركات الريادية الأردنية 56 مليون دينار أردني في عام 2018، وذلك حسب التقرير الصادر عن مؤسسة ماجنيت. واستحوذت الشركات الأردنية على 8% من إجمالي الصفقات الاستثمارية التي تمت على الشركات الريادية في المنطقة، فجاءت الأردن في المرتبة الرابعة بعد كل من الإمارات ومصر ولبنان والأردن دولة يشكل سكانها 3% من سكان المنطقة العربية، ويشكل رياديو الأعمال فيها 23 % من رياديو الأعمال في المنطقة، وقد تقدم الأردن 7 مراتب في مؤشر ريادة الأعمال العالمي في العام 2018 ليصبح في المرتبة 49، كما انتقل من المرتبة 70 إلى المرتبة 50 على مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال 3 سنوات فقط.[1]

ولعل ارتفاع نسبة البطالة في الأردن قد ساهم بشكل أو بآخر في توجه الكثيرين نحو ريادة الأعمال، وبحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة حول معدل البطالة في الأردن للربع الرابع من عام 2018 فقد بلغ معدل البطالة 18.7% بارتفاع مقداره 0.2 نقطة مئوية عن الفترة ذاتها للعام 2017.

[1] أميرة مبارك، **الشركات الإعلامية الرقمية الناشئة في العالم العربي (نموذج لبنان والمغرب والأردن حالات وتطبيقات)**، دراسة معدة من طرف مؤسسة مهارات، 2019، ص، ص 76، 77.

كما بين التقرير ذاته أن معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية ممن يحملون شهادة الإجازة وما فوق، إذ بلغ 24.5% مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

ونتيجتا لما سبق فقد توجه العديد من العاملين في شتى القطاعات الإنتاجية والخدماتية إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، بما في ذلك القطاع الإعلامي الذي شهد تطورا ملحوظا من حيث الكم والنوع وخاصة في العشر سنوات الأخير التي شهدت أيضا تغيرات سياسية، اجتماعية، تشريعية واقتصادية ملموسة ساعدت على ظهور تيار إعلامي مختلف سواء من حيث التوجه أو المنهجية. وهذا التيار هو ما يمكن إن يطلق عليه اسم الإعلاميون الرياديون.

ومن أبرز ما يميز هذا التيار من المشاريع الإعلامية الناشئة هو اعتماده على وسائل التكنولوجيا الحديثة واستخدام وسائل الإعلام الحديث (الرقمي) بالإضافة غلى إنتاجه محتوى إعلاميا خاصا به يختلف عن المحتويات التقليدية التي تتناولها وسائل الإعلام السائدة في الأردن.

2. أمثلة عن مشاريع ناشئة في الأردن.

- **شركة مدفوعات:** تأسست شركة مدفوعات سنة 2011 بعد توقيع عقد مشترك مع شركة " أويسيس" 500 لإنشاء موقع "فواتير كم" الإلكتروني، وهو الموقع الرسمي المخصص لدفع فواتير الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء بوابة مخصصة لتقديم خدمة الدفع. عملت الشركة مع أكثر من 49 شركة تصدر الفواتير، وربطت نظامها بمجموعة من البنوك الأردنية. وبحلول عام 2016، قامت الشركة بمعالجة 4 آلاف عملية دفع فواتير يومية، لتجيد قيمة الفواتير المدفوعة عن طريق الشركة عن 100 مليون دولار أمريكي.
- **شركة ليوا Liwwa:** تأسست سنة 2013 بهدف توقير القروض والتمويل المناسب للمستثمرين في القطاع الخاص، وذلك بالتزامن مع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومنذ إنشاء الشركة تم الاكتتاب على مجموعه 5.546.286 دولار أمريكي. ويتوزع هذا المبلغ على 128 قرضا تم تخصيصها لمجموعة من المشاريع. وتعمل الشركة على تسريع اعتماد التمويل والقروض بأكثر الطرق أمان لتنفيذ الأعمال.

ومن المتوقع أن تزداد منطقة الشرق الأوسط نمو خلال السنوات المقبلة على مستوى قطاع الخدمات التكنولوجية المالية، خاصة وأنها تواجه مشكلات كثيرة على صعيد تداول الأموال. ومن الأسباب الأخرى المرتبطة بتوقعات نمو هذا القطاع ضعف قدرة السكان على توفير طرق مختلفة لتلبية احتياجاتهم، خاصة في ظل عدم توفير البنوك لأدوات المالية المناسبة نتيجة ما يتم فرضه قوانين متعددة لتقييد حركة الأموال. ورغم تسليط الضوء في هذا التقرير على عشر شركات متخصصة في مجال التكنولوجيا المالي إلى أن المنطقة تعج بالكثير من الشركات الناشئة الأخرى التي تحتاج لمزيد من الوقت حتى يكون النجاح حليفها في المستقبل القريب.[1]

[1] براهيم بن حراث، مخفي أمين، بوقموم محمد، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين دوافع الإنشاء وعوائق الإستدامة**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 23، 2019، ص- ص 10- 12.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ووجدنا أن اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات انعكست من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على عمل هذه المؤسسات.

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الناشئة عرفت تطورا ايجابيا ترجع في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

كما قمنا باستعراض تجارب دولية رائدة في مجال المؤسسات الناشئة وأهم النتائج التي حققتها هذه التجارب المتمثلة في زيادة عددها غلى إجمالي عدد المشاريع، ما ترتب عليه من زيادات حجم الاستثمار وخلق فرص عمل، المساهمة في زيادة الصادرات، والنتائج المحلي الإجمالي، والاختراع والابتكار والتجديد، التطور التكنولوجي، واكتساب الخبرات والمهارات.

الخاتمة

خاتمة

من خلال هذا البحث يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول خاصة منها الجزائر نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها وخصائص عديدة تميزها على مؤسسات كبيرة الحجم، تجعل منها قناة مكملة لها لا بديلة عنها، وباعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فان المؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها. لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه ومهما كان للمؤسسات الناشئة من دور إيجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فان هذا لاينفي المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي تتمثل أساسا في الحصول على التمويل، ونموها يتعلق بعملية التمويل على اعتبار أن المؤسسة الناشئة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث إلى مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها. وقد قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبيل دعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

نتائج الدراسة:

- ✓ تعتبر المؤسسات الناشئة نواة للاقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة والدور الفعال الذي تؤديه لزيادة فعالية ونمو الدول؛
- ✓ تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات، من بينها مرونتها وسهولة تكيفها مع مختلف التغيرات، كما أنها تعد من أفصل الوسائل لدفع عجلة التنمية وإنعاش الإقتصاد؛
- ✓ من خلال هيئات والآليات التي كان هدفها تمويل ودعم المؤسسات الناشئة حيث لاحظنا أن عدد المؤسسات الممولة من طرف هذه الهيئات في تزايد مستمر من سنة لأخرى وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية؛
- ✓ يتأثر تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر سلبا بعدة عوائق أهمها عوائق التمويل؛
- ✓ يعرف قطاع المؤسسات الناشئة العديد من المشاكل والمعوقات، غير أن الحكومة أعطت إهتماما لهذا من خلال وضع هيئات وبرامج تمويلية، إضافة إلى صناديق لدعمها والتي هي من أسباب نهوض هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وحاضنات الأعمال.

اختبار صحة الفرضيات:

- ❖ تساهم المؤسسات الناشئة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية، فهي تعالج مشكلة البطالة وتعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ❖ تلعب حاضنات الأعمال دورا جوهريا في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة من خلال تقديمها للتمويل والخدمات الضرورية للمؤسسات الناشئة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- ❖ تعتبر مشكلة التمويل من اهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الناشئة بالرغم من بساطتها وقلة حجم رأس المال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

خاتمة

التوصيات:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، وتوفير البيئة القانونية والاقتصادية لها في مختلف مناطق الوطن من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات أكثر للراغبين في الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات؛
- تقديم مزايا وحوافز لتشجيع المؤسسات الناشئة وتفعيل أدائها ورفع عددها، وترقيتها لاكتساب ميزة تنافسية؛
- تحسين القدرات الإدارية والفنية والتسويقية للمؤسسات الناشئة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية؛
- تشجيع الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الناشئة وذلك بتخصيص أنظمة خاصة بهذا المجال؛
- الإكثار من الدورات والمؤتمرات والمعارض الوطنية والدولية لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للاحتكاك وتبادل التجارب، وزرع روح المقاولاتية لدى الطلبة؛
- إزالة العراقيل القانونية والإدارية ووضع إطار قانوني ملام لنشاطها؛
- ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب بتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة، بتوجيههم نحو القطاعات التي تتناسب مع تخصصاتهم وتشجيعهم على الابداع الابتكار لخلق أسواق جديدة تتماشى مع المنتجات المحلية والوطنية وحتى الدولة.

آفاق البحث:

إن الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع تفتح آفاق لبحوث ودراسات أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا في المستقبل تمكننا من إثراء مختلف جوانبه الجديرة بالبحث فلسنا ندعي إلمامنا بكل جوانبه فالحقيقة أن كل عنصر من عناصر البحث بصلح بأن يكون موضوع دراسة مستقبلية، تمثل إشكاليات لأبحاث أخري في المستقبل:

- ✓ واقع الابتكار وتطوير المنتجات في المؤسسات الناشئة؛
- ✓ إستراتيجية تمييز المنتج كمصدر لتحقيق الميزة التنافسية؛
- ✓ دور الابتكار في دعم الإستراتيجيات التنافسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ✓ **الكتب:**

1. بولغب وليد وآخرون، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة كتاب جماعي دولي محكم، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
2. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008؛
3. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012؛
4. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007؛
5. محمد صالح الحناوي، حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار وآليات لدفع الأعمال الصغيرة، ط 1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001؛
6. وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- ✓ **الأطروحات والمذكرات:**

أ/ الأطروحات

1. بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير آليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2018/2017؛
2. بن عصمان محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/2010؛
3. فارس طارق، دور مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/2017؛
4. قنادلة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فيالعلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان الجزائر، 2018/2017؛
5. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

قائمة المراجع

- **المذكرات:**

1. خنطيط خديجة، أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، فرع تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي، الجزائر، 2011/2010؛
2. قنيدلة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009؛
3. محمد السبتي، فعالية رأس مال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

- **المجلات**

1. إبراهيم بن حراث، مخفي أمين، بوقموم محمد، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين دوافع الإنشاء وعوائق الاستدانة، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 23، 2019؛
2. بنية حيزية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة، جامعة أحمد بوقرة، المركز الجامعي تمنراست، مجلة للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018؛
3. بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2018؛
4. البحيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، 2020؛
5. بسويخ منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2020؛
6. بروال هشام، جهاد خلوط، التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلد علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 3، 2017؛
7. حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003؛
8. رمضاني مروة، بوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3؛
9. علي أبوبكر نور الدين، سالمة محمد أبوقرين، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والعمال، العدد الأول، يوليو 2015؛

10. علي سماوي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2010؛

11. لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3.

✓ **الملتقيات**

1. بركان دليلة، حايف شيراز، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر، ولاية بسكرة، ورقة بحثية، مقدمة ضمن ملتقى إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، الجزائر؛
2. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولى الأول، لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية الجزائر، يومي 23 و24 فيفري 2011؛
3. مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة واد سوف، 2010.

✓ **المؤتمرات**

1. على محبوب، على سنوني، مداخلة بعنوان التسويق الإلكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر، دراسة حالة جوميا الجزائر، المؤتمر الدولي الافتراضي حول دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي الجزائري المنشود.

✓ **التقارير**

1. الفريق البحثي لشركة Impact MENA م. فرحان الكلالدة ود. جمال الحمصي، اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن تقييم المساهمة الاقتصادية وإمكانات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، نشر من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، عمان، أيار 2019، ص 21.

✓ **المواقع الالكترونية**

1. مدونة بلادي ويكي التعليمية، **شرح موقع التسوق من الانترنت في الجزائرjumia.dz**، من الموقع الإلكتروني htt//bladiwikiblogspot.com تمت الزيارة يوم 24-6-2020، على الساعة 20:18.